

كلمة الشكر التي القاها

الأستاذ الدكتور محمد عبد المعز نصر

السيد المحافظ ...

السيد مدير الجامعة ...

سيداتي ... وسادتي :

انه لتوفيق من الله أن أكون موضع هذا التقدير الكريم من المدينة ومن الجامعة . فتشريف السيد المحافظ لهذا الحفل إنما يمثل من ناحية مشاركة المدينة لنا في حياتنا الجامعية . ويمثل من ناحية أخرى رعايته المشكورة للثقافة في مراكزها العديدة بالاسكندرية مما يعتر به العاملون في ميدان الفكر . ونتيح لي هذه الفرصة أن أعلن من كل قلبي عن شكري الخالص على تفضل السيد المحافظ بتحقيقه ما نتوقع منه دائماً من مشاركة جلية وتشجيع طيب .

ولكن ان كنا في مدينة الاسكندرية نتوقع دائماً رعاية السيد المحافظ الكريمه لنشاطنا العلمي والثقافي ، الا أن الله قد أحضار اليوم الى ما نتوقع ، ما لم نتوقع . كذلك من فضل ، بتشريف أستاذنا - الأستاذ محمد شفيق غربال - لهذا الاجتماع . فهو الذي وجهني - وهو وكيل لوزارة التربية والتعليم - الى هذا التخصص . وهو الذي رعاني برعايته النبيلة أثناء البعثة الثانية الى إنجلترا . فأتاح لي فرصة الدراسة بالإنجلترا وأوروبا حسب البرنامج الرحب الذي اقترحه أستاذي هارولد لاسكي . ولقد شاء الله أن يكون هو على رأس اللجنة التي زكت ترقبي لكرسي فلسفة السياسة . وما حضوره اليوم الا فرصة نادرة يشعر أثناءها الأستاذ المعين نحو أستاذه الأول بالمثولية الكبرى في الاضطلاع بواجبه ومواصلة الرسالة الخالدة - رسالة أستاذ الجامعة .

أما الكلمات الثلاث التي تفضل بالقائها السيد المدير والسيد العميد والسيد رئيس القسم ، فهي تشمل في الواقع على ثناء أعجز عن تقديم الشكر الملائم له . وان ما يجعلني أتقبلها بالرضى والسرور ، هي أنها موجهة للأستاذ الجامعي كأستاذ أكثر مما هي موجهة لشخصي . فاني أحس - وأعتقد أن زملائي جميعاً من الأساتذة الحاضرين يحسون معي بعظم الشكر والامتنان لتأكيد السيد المدير - الأستاذ الدكتور عبد العزيز السيد - دور الأستاذ في حياة الجامعة . وان تفسيره الأصيل لمعنى الأستاذية على أنها صفة من صفات النفس والخلق موفى يقى دائماً مصدرأ من مصادر الهداية والإلهام . أما ديني الخاص له ، فسيقى معلقاً في عنقي حتى يوفقني الله الى أن أودى عمل وفق القيم المثالية التي اشترط باشرطها قيام الأستاذية في النظر والتطبيق .

أما كلمة الأستاذ العميد - الأستاذ محمد خلف الله أحمد - فهي في الواقع تتويج لسلسلة متصلة من كلمات التشجيع والتقدير التي كانت لي غذاء روحياً وباعثاً حيوياً منذ أن عملت بأداب الاسكندرية . واني لمغفور اليوم بأن يتفضل الأستاذ خلف الله بتقديم في هذه المناسبة الجامعية الثقافية ، فهو يمثل العاملين بالثقافة والفكر قوة من قوى الاتصال والخلق التي أعطت لمدينة الاسكندرية طابعها المنفرد في العشرين سنة الأخيرة . واني أعتقد أنني مهما شكرته في هذه المناسبة ، فلن يصل شكري الى الرقة والدقة التي تحدث بها السيد المدير عن هذا التحليل الجامعي الذي بدأت به كلية الآداب ، اذ تمنى لو أن مائر كليات جامعة الاسكندرية قد أخذت به .

أما الزميل الكريم الأستاذ الدكتور محمد ثابت الفندي ، رئيس قسم اللغويات الفلسفية والاجتماعية ، فقد كان لكلمته أعمق الأثر في نفسي . ومن الطريف أنه كشف في تعليقاته « الشخصية » عن القيم الحقيقية التي أسرشد بها في طريقنا الجامعي . فالحياة الجامعية لا تستمد جوهرها الا من روح « الصداقة » التي تسود الصلة بين الزملاء وبينهم وبين تلاميذهم ،

وانه هر ليمثل تلك الصداقة والود اللذين يجعل بهما حياتنا في انقسم مثلاً أعلى للحياة الجامعية .

وختاماً ، يمرنى أن أشكر السيد وكيل الجامعة ، الأستاذ الدكتور عبد الفتاح محمد ، والسيد أمين الجامعة ، الأستاذ محمد كامل صديق ، والسادة العمداء والأساتذة ورجال الفكر والثقافة والتعليم في المدينة — على هذا التفضل الكريم بالحضور . أما تحية تلايدى التي يقدمونها الآن من داخل هذا المدرج ومن خارجه ، فهي الجزاء الحقيقي انصافى الذى يستهم منه الأستاذ الجامعى الزاد والقوة فى عمله .

فلسفة السياسة في الدراسات الجامعية

إن كرمي ، فلسفة السياسة « التي تشرفت بشغله هو أول كرسي بهذا الاسم في الجامعات العربية . وهو يمثل استقرار مادة جديدة وبلوغها مرتبة النضج والاعتراف بها بين المواد الجامعية في بلادنا . وفي الواقع أن مولده ومولد المادة التي تمثلها كان عملية عسيرة . وهذا أمر طبيعي ، فالمتبع لتاريخ الدراسات الأكاديمية يتبين بجلالة أن المادة الجديدة لا بد لها من أن تحارب لتكسب لنفسها مكاناً تقبوه في جمهورية العلم .

وإنه لما يحلب الرضى للنفس أن تقدير جامعة الاسكندرية لمادة « فلسفة السياسة » وتوفيقها لإقرار مكانتها بين دراساتها في عهد الأستاذ الدكتور عبد العزيز السيد . - هو في الوقت نفسه شهادة لجامعة الاسكندرية بمدى قدرتها على التجاوب مع حياتنا العامة . فالجامعة الحية في أي بلد من بلاد العالم لا تعرف التصلب بين نشاطها الفكري وبين النشاط السائد في ربوع الواقع . ولا بد للمعركة من أن تتجاوب مع ظروف الحياة ، بل إن تطور المعرفة وظيفية من وظائف التفاعل المستمر مع القوى الخارجية . وإن هذا هو الدرس الذي أكدته السيد كمال الدين حسين في ندوته مع أساتذة جامعة الاسكندرية في مايو ١٩٥٩ . وكان من نتائج تطوير مادة السياسة في الجامعات العربية . فأُنشئت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، وأنشئ كرمي فلسفة السياسة بجامعة الاسكندرية .

وهكذا كان مولد كرمي « فلسفة السياسة » - وإن كان عسيراً - أمراً حتمياً ، استتبعته العملية الفكرية التي تمر بها بلادنا في ظل الثورة العربية ، والتي تتمحور عن مولد المجتمع العربي الجديد .

والجامعة . ولا شك - مجال خصص لدراسة مشاكل المجتمع السياسية في ندافتها وبحيث عن الحلول المناسبة . فجو الجامعة جو هادي ، بعيد

من صلب السوف والشارع ، وله خصائصه القائمة على النظر الى الأشياء من وجهاتها المتعددة . ووضعها في سياقها من مجرى الحياة القومية والعالمية في أمسها ويومها وغدها . ولهذا ففصول الدراسة في الجامعة بما تقوم من مسرح للمناقشة بين التلميذ والأستاذ ، إنما تقدم لنا فرصة حيوية للتعقق والتأمل ، في تسامح وتقدير لجوانب التأيد والنقد قد لا تتوفر على مسرح آخر من مسارح الرأي .

ولنضرب لذلك مثلاً على مدى التجاوب بين دراستنا السياسية ، وبين ميامتنا العملية في الميدان ، بما حدث أخيراً من محاولة الدولة الأخذ بتطبيق التوجيه الاقتصادي في الاقليم السوري حتى يهباً للاقليمين التفسير المناسب في الوقت المناسب لشئوننا العامة . فخطاب الرئيس جمال عبد الناصر الأخير في دمشق عن التوجيه الاقتصادي وجد صدى مباشراً في دراستنا هذا العام . وقد يبدو أن موضوع الخطاب موضوع اقتصادي لا يهم طالب السياسة . ولكنه في الواقع يمس أمراً جوهرياً من أمور الفلسفة السياسية . وهو الملكية التي تعد أساساً من أسس المجتمع ، ان لم تكن أساسه الرئيسي . ولا يسع طالب السياسة الا أن يعالجها من وجهة نظر تخصصية . فلتأخذ الموضوع بينا طابعه الجامعي ، وعالجناه في شكله العام والخاص من الناحية التاريخية والمقارنة في التفكير السياسي . ووجدنا الكثير من التوضيح والتوير في كتابات جون لوك ، وروسو ، ولامكي عن الملكية والتوجيه الاقتصادي في الأنظمة المتعاقبة والمتناظرة من رأسمالية واشتراكية .

فالواحد منا يجد نفسه في مركز أفضل وأقرب على الحكم على ما أشار اليه السيد الرئيس جمال عبد الناصر في خطابه عن الملكية الخاصة ومثولها العامة ، وعن ضرورة التوجيه الاقتصادي في الجمهورية العربية المتحدة ، عندما نتعرض هذه الفكرة في مجال الفلسفة السياسية . وإن مثل هذا المنهج الجامعي هو سبيلنا الى المساهمة الايجابية في الفهم والتوعى والادراك لتسليم من ناحية ، وفي الاضافة الفعالة المستفادة من منبع التجربة العالمية حين تنتمى بتجربتنا القومية .

ولا شك في أن الناظر إلى تجربتنا في ميدان الاقتصاد الموجه ليفيد الفائدة المرجوة إن هو قابل بين نظريتي جون لوك وهارولد لاسكي مثلاً . فجون لوك قد كتب كتاباته السياسية في القرن السابع عشر ليضع بين ما يضع ، الأساس الفلسفي لسيادة الطبقة البورجوازية الرأسمالية . ومن ثم فقد عارض كل تدخل من جانب الحكومة في مسائل الملكية الخاصة . وأخفى على حتى الملكية قداسة بررها بإقامته إياه على العمل . فالثروة بدأت — في رأيه — ملكاً شائعاً للبشر ، ولكن حولها عمل العامل إلى ملكية خاصة . فكل ما يخرج الإنسان به عمله يصبح ملكاً خاصاً لا تمتد إليه مشاركة مشارك فيه . بل إنّه يكتسب مرتبة من التقديس أشبه بمرتبة الحياة نفسها . وذلك لأنه يرى أن عمل العامل صائر عن جهده وجيانه . وهو امتداد لما خارج نفسه ، فله من الحق على الثروة مثل ما له حياة نفسها . وأبعد من ذلك ، فقد أكد أن الملكية هي أساس المجتمع والدولة ، بل سابقة عليهما ، فهي لا تدين لهما بالوجود ، وإنما هي التي أوجدتهما وخلقتهما . وعسم جون لوك معنى الملكية فجعله يشمل على الحرية والحياة والملك . ويشير العلاقة بين الدولة والملكية في قوله :

” إن السلطة العليا لا تستطيع أن تأخذ من أي إنسان أي جزء من ملكه دون رضاه . فالمحافظة على الملكية هي الغاية التي أنشئت من أجلها الحكومة والدافع الذي دفع بالناس لأن يدخلوا في المجتمع ... ومن ثم فمن الخطأ أن تفكر بأن السلطة العليا أو التشريعية في أي دولة تستطيع أن تفعل ما تشاء وتتصرف في ممتلكات رعاياها بطريقة تحكيمية ، أو تأخذ أي جزء منهم عندما تحب “ .

ويضيف جون لوك إلى هذا قوله بأن اختراع النقود من ذهب وفضة أتاح للمالك أن يخزن ما يملك دون تلف على مر الأيام ، ولهذا فله أيضاً حق جمع الثروة وتكديسها حسب قنونه وهواه .

ولقد اتخذت الرأسمالية ، ولا تزال تتخذ ، من منطلق جون لوك الدرع الذي تحصن به في وجه تدخل الدولة ، وثبر به سلوكها في السوق ومجالات

العمل المختلفة . ولكن من مخزية القدر أن نظرية العمل التي بنى عليها جون لوك نظام الملكية وميزان القيمة قد أصبحت في «أيدي هودجكين Hodgskin وتومسون Thompson الأب للاشتراكية الحديثة» (١).

ولكن الانتقال من فلسفة الرأسمالية التي مثلها جون لوك في إنجلترا في القرن السابع عشر إلى فلسفة الاشتراكية التي مثلها هارولد لاسكي بين قومه في القرن العشرين قد اتخذ طريقاً طويلاً شاقاً خاصة بعد أن خضعت الحياة في إنجلترا لآثار الرأسمالية الصناعية إلى جانب الرأسمالية التجارية . ففلسفة جون لوك التي أكدت حق الملكية وحق الحرية قد نجحت في عصرها لخدمتها أغراض النظام الرأسمالي الجديد ، وذلك لأنها اشتملت على معاون الهدم للنظام القديم الذي كان يتخذ من الحكومة الفاسدة وقسذ وسائل لتعويق النمو الاقتصادي الذي بشرت به الرأسمالية . وازدهرت فلسفة لوك التحريرية لأنها وجدت في الطبقة المالكة ما يؤيدها ، وعاصرت الثورة العلمية في القرن السابع عشر . واستمدت في مجادتها على سيادة العقل والقانون الطبيعي المتحد من تراث العصور الوسطى . وجاءت الثروة المتزايدة بين الطبقة الوسطى من الانجليز مؤيدة لنظرية الحرية الاقتصادية المستمدة من جون لوك ، حتى أن ماركول في القرن التاسع عشر قد تغنى بشوق الانجليز على كافة البشر بما جمعوا من ثروة لا تدانيهم فيها أمة على وجه الأرض ، وذلك بفضل حرية التجارة والعمل التي حمل الانجليز رمايتها في السوق الداخلية والعالمية .

ولكن سرعان ما بدا للانجليز أن المقياس المادي للحضارة الرأسمالية ليس وحده كافياً للحكم على نتائجها المعقدة . فالثروة التي جعلت من إنجلترا أغنى دولة في العالم أثناء النصف الأول من القرن التاسع عشر قد كانت — على حد تعبير شارلز ديكنز في روايته «الأوقات العصيبة» *Hard Times* — لدخان المتجمع من حياة العمال المحترقة في المصانع وهي تتحول إلى ذهب

(١) Laaki - Political thought in England from Locke to Bentham p. 31

وفضة يملأ جيوب الرأسمالية الصناعية الجديدة . وقد ارتفعت أصوات المصلحين من المفكرين والكتاب ورجال السياسة والشعراء للاحتجاج على نتائج الرأسمالية المتعلقة من التثويد والتي جعلت من الربح الخامس وحده قانون النظام الاقتصادي في البلاد . ولا تزال أحكامهم على الرأسمالية العارية من المسؤولية حكماً يهتدى بها المشتغلون بتنظيم المجتمع ، ونقرأ ترون في الآذان كلما أوغلت الرأسمالية في أنانيتها الاجتماعية . فالتشاعر الانجليزي « روبرت سوزي » قد قابل مفخرة ماكول بالثروة وحدها بسخرية من النظام الاقتصادي الرأسمالي بقوله : ان الانجليز في ظله قد تحولوا الى سمك يأكل الكبير منه الصغير . وعرف « شلي » الحرية بأنها ليست حرية صاحب العمل وحده ، وانما هي حرية العامل في أن يجد عند عودته من عمله الى بيته : « طعاماً دافئاً على مائدة نظيفة أعدته له زوجة لطيفة » . كما ان السياسي المحافظ « جون مانروز » سجل في رحلة له الى شمال إنجلترا - حيث مركز الصناعة الجديدة - شكوى العمال من سوء حالهم وعيشهم ، مما جعل منه « دذرائلي » الذي كان يرامله في جمعية رانجلترا افتاة « مادة لرواياته الاجتماعية التي أعلن فيها أن إنجلترا قد انقسمت في ظل الرأسمالية الصناعية الى أمتين : أمة الفقراء ، وأمة الأغنياء ، وقرر أن أعدى الأعداء لأمة من الأمم هم أبناءها السامخون والحقاقدون نتيجة لحوء توزيع الثروة بين العاملين من المواطنين .

ولكن هذه الاحتجاجات التي صدرت عن الشعراء والكتاب ورجال السياسة في إنجلترا ، اتخذت شكلاً مطلقاً إيجابياً عند فلاسفة الحياة الذين حاولوا لواء مذهب التحرير بعد جون لوك ، وحاولوا ملأه مدناً يتجاوز به مرحلة الشكل الى المحتوى . والسلبية الى الإيجابية . وأهم هؤلاء الفلاسفة السياسيين : جرمي بنتام ، وجون ستيوارت مل . وتوماس هل جوبن . فلو أن بنتام قد دعا الى الحرية التي أقامها على أسس سيكلوجية ، الا أن مبدئه القائل « بتحقيق أكبر سعادة لأكثر عدد ممكن » كان من المبادئ الديمقراطية الحقيقية ، التي تضمنت فكرة المساواة الى جانب دعوته الى الحرية ... وكذلك الحال مع تلميذه جون ستيوارت مل ، الذي تلقف

مذهب المنفعة من أستاذه بنثام وأبيه جيمزمل وخطوره تطويراً حسب نمو تجربة بلغ به حداً قال عنده انه قد أصبح هو نفسه اشتراكياً . اذ أنه دعا الى تدخل الدولة في علاج الحالات الصارخة مثل العناية بالعمال ونقباتهم وتربية الأطفال الذين يعجز آباؤهم عن رعايتهم . واذا ما ذكر اسم جون ستوارت مل ، فانه لا يسعنا الا أن نشير الى ما تركه في تاريخ التحول من مذهب التحرير الى الاشتراكية عن طريق المدرسة النائية . فجمعية الفايين التي تأسست أول ما تأسست من ملني وب ، وبياترس وب ، وبرنارد شو ، وجراهام ولاس ، وسدني أوليغير ، ومسر بيزانت وغيرهم قد أخذت مبادئها الاقتصادية عن جون ستوارت مل ، ودعت الى الاشتراكية التدريجية القائمة على الاقتناع والاقتناع بين الطبقات الحاكمة ، الى أن تم تحالفها الطبيعي مع حزب العمال البريطاني .

وهكذا نرى أن مذهب التحرير الذي استلهم مبادئه الأساسية من جون لوك قد أخذ يتطور في فهم العلاقات بين الفرد والمجتمع والدولة ، واتجه الى تغيير الفكرة عن الحكومة ووظيفتها في حياة المواطنين . فلم تعد الدعوة ناصرة على ابعاد الحكومة عن ميدان السياسة الاجتماعية لتساعدها . كما كانت الحال في عصر جون لوك — وإنما شعر الناس في ظل النظام الصناعي ، وخلق جوع غفيرة من العمال الذين يعيشون على بيعهم لقدوسهم على العمل ، بأهمية تدخل الحكومة لتخفيف من ويلات السوق الذي يدار بقانون انعرض والمطلب وحده ، ويخضع مبدأ التنافس الذي جرد التعامل بين المواطنين من كل صبغة شخصية ، فتحول المجتمع الى شركة تجارية مؤلفة من ذرات منفصلة لا رابطة بينها سوى رابطة الأجر النقدي ... اذ تتوجت فلسفة السياسة التحريرية في أواخر القرن التاسع عشر بمحاكمة توماس هل جرين الذي تأثر مثلما تأثر كولردج وكارليل بالفلسفة المثالية الألمانية عند كانت ، وهيجل . فلقد رأى جرين أن مذهب التحرير الفردي لا يقوم أساساً مليماً للحياة العامة ، اذ أن نظريته النرية الى الدولة تهدد دوام الرابطة الاجتماعية . وأكد وجوب النظر الى الفرد في مجموع علاقاته مع الحكومة ، لا على أنه

كيان مستقل مقابل ومضاد لها . ففرض الحكومة يقوم على صيانة جميع العلاقات التي تمكن الانسان من أن يحقق شخصيته على أحسن وجه . ومن ثم فعلت الحكومة وإنجيان : أحدهما ملهى ويتلخص في وجوب ازالتها للعقبات التي تعترض الحياة الفنية ، والآخر إجماعى ويتلخص في وجوب رعايتها لتلك الأشياء - وخاصة التعليم العام - التي تمكن المواطن من أن يفعل وأن يستمتع بالأشياء التي تكون جديرة بالفعل والاستمتاع .

وعلى هذا النحو أعطى توماس هل جرين لمذهب التحرير ملأً جديداً يساير تطور الأحداث في إنجلترا الصناعية ، وجعل من جامعة أكسفورد مركز توير ليلية والأجيال التي استلهمت فكره من بعده . ثم أخذت جامعة لندن من بعد ذلك المشغل في بدعها لتجعل من فلسفة السياسة قوة فعالة في الميدان . فلقد كان « هوبوس » في مطلع هذا القرن يعمل في قاعات جامعة لندن ملهياً ومستهلماً للتشريع الاجتماعي في وزارة لويد جورج . وداعياً دعوته التي اتخذت شعاراً لها قوله « ان الحرية من غير مساواة ما هي الا اسم ذورين نبيل ونتيجة مكلرة » .

وقد أكد لامسكي في فلسفة الاشتراكية التي جعل من جامعة لندن منبراً لها الدرس الذي انتهى اليه هوبوس في سلسلة تطوير مذهب التحرير من أن الحرية اذا لم تصاحبها المساواة لن تكون سوى خدعة للمخاطبين بها . وذهب لامسكي الى أن مفهوم الحرية ليس أمراً ثابتاً لا يتغير ، وإنما يجب أن : « نعرف بتسمية الحرية لظروف الزمان والمكان . فالحرية في أى عصر تعنى الحرية من تلك القوى التي يشعر الناس بأنها مضطهدة لهم في ذلك العصر . فهي تارة حرية من الاضطهاد الدينى أو من قيود الامتياز الارستقراطى أو الاستبداد الملكى ، وتارة أخرى كما كانت في عصر بنفام ، حرية من القيود القانونية والسياسية التي منعت أصحاب الثروة من استغلال قوى الانتاج خاصة في الميدان الصناعى » . ويقف لامسكي عند الحرية في إنجلترا في القرن العشرين ويحاول أن يطبق عليها مقياسه النسبي ، فيقول : ان المعاصرين لينظام في القرن التاسع عشر من رجال الصناعة والمال

قد حققوا الحرية التي كانوا يبتغونها ، ولكنهم في هذه الحرية أقاموا علاقات جديدة للانتاج في المجتمع أحس المتأثرون بها أنها ظلمة لهم . فالعمال شعروا في ظل حرية الصناعة والتجارة بما لم يشعر به أصحاب العمل من زادت ثروتهم وجمعوا أموالا باعدت بينهم وبين المشتغلين بانتاجها . فعلى حين أن أصحاب العمل وجدوا في حرية الانتاج الامتياز . وجد العمال فيها افتقار الأمن والحرمان من ارتياد معين الثروات الثقافى للبشر . ووجدوا الفروق المصارخة في ظروف الحياة بين الأغنياء والفقراء . وما بدا حرية لسادتهم بدا أنه انكار للحرية لأنفسهم .

ولقد مهد لاسكى بمثل هذا التحليل لأن يعلن أن مذهب الأحرار البريطاني قد أقل نجمه . وأنه لابد من سيادة الاشتراكية . فدعاة مذهب الأحرار - من جون لوك فبشام فجون ستيوارت مل فتماس هل جرين فموبهوس - يعتقدون بأن المجتمع يتجه الى اصلاح نفسه بنفسه . وأن الناس يصدرون فيه عن مبدأ الصالح العام أو عن الانسجام الاجتماعى ، ويتخذون من البحث الحر ، والقرارات الديمقراطية ، والحرية الفردية ، وسائل لإدارة النظام الاجتماعى . ويضيف الى ذلك أن دعاة مذهب الأحرار ، انما يقفون عند الاصلاحات الجزئية التي هى أشبه بأعمال الكرم منها الى أعمال العدل في المجتمع . وينتهى الى النتيجة الحتمية لهذا التحليل بأن النظام الاجتماعى الذى تقابل طريقة حياته مثل هذا انحدى من قوى الامتياز والاستغلال لن يقبل مناهج جمعية المناظرة ، التي تنق بسيادة العقل في تنظيم المجتمع . والحل الوحيد الذى يراه لاسكى يكمن في مناهج الاشتراكية التي لا تكفى بالاصلاح فقط . وانما تعمل على إعادة تنظيم المجتمع ، واطرار العلاقات بين أفرادها . حسب ما طرأ عليه من تغير في قوى الانتاج . ولذا فهو يدعو الى التخطيط الشامل للنظام الاجتماعى في ضوء التجربة التاريخية التي تقلد تقديرأ علمياً . ويذهب الى أن التغير الاجتماعى لابد وأن يوجه توجيهاً اجتماعياً ، لا أن يترك الأمر غير موجه أو منسق في أيدي المشروعات الخاصة . التي أدت الى انقسام الأمة ، وجعلت من معنى الحرية شيئاً مختلفاً

عند أصحاب العمل عنه عند العمال . ويتطلب هذا عند لاسكى احلال نظرة جديدة الى الملكية محل النظرية التحريرية . فهو يطالب باحلال الملكية والتوجيه الاجتماعى محل الملكية والتوجيه الفردى ، حتى يقضى على عدم الأمن الاقتصادى ، ويعطى المواطنون فرصة التعليم والثقافة التى تجعل منهم مساهمين قادرين على الاضافة الى الصالح العام .

ولكن يجب ألا نفهم من ذلك أن لاسكى ينكر أهمية الملكية الخاصة ، وانما يريد أن يحفظها فى اطار من الاعتدال ، حتى لا تطفى عند تجاوزها الحد على القيم الأخلاقية والاجتماعية . فتولد التحاسد والتحاقد بين المواطنين وتحرقهم شيعاً وأحزاباً . ويلخص الدرس الذى يستهدف تعليمه فى قوله : « يجب أن نجعل من مجتمعنا مغامرة تعاونية لا تنافسية . فلقد ثبت الآن تاريخياً دون منازع ، أن مجرد الصراع بين المصالح الخاصة ، لن ينتج أبداً دولة بسودها العدل ... ومن ثم فالتخطيط المنظم الذى يجعل من الصناعة والمالية أدوات لا سادة للهدف الاجتماعى ، سوف يحرر قوى فى حضارتنا تعمل فى أطوارها الخلق والإبداع العظيم » .

وها نستطيع - أنها السادة - أن نقف قليلا بعد هذا المدخل الذى عرضناه لتستطيعوا مصاحبنا فى تتبع دراماتنا السياسية من الناحية الفلسفية . فنحن نعتقد أنه يمكن النظر الى مشكلات المجتمع من ناحيتين : الناحية العملية التى يضطر رجل السياسة لاتباعها ، والناحية النظرية التى يلجأ اليها الفيلسوف السياسى أو عالم السياسة فى قاعات الدرس . ويبدو لنا أن كليهما موقوف بضرورة تدفع كلا منهما الى ممارسة عمله . فمشاكل السياسة العملية واقفة بباب رجل السياسة تطلب منه الحل ، والحل العملى ، والحل العمل السريع الذى لا يحتمل البطء أو التأخير . فلو جاء يوم لم يستطع فيه رجل السياسة عندما أن يقدم مثلاً طبق « القول المدمس » على موائد الشعب صباح كل يوم لاهتزت أركان الدولة . ومن ثم فالضرورة التى تبعث رجل السياسة الى العمل يمكن وصفها بأنها ضرورة خارجية ... أما المفكر السياسى سواء كان أستاذاً فى الجامعة أو خارجها فهو موقوف بضرورة يمكن وصفها بأنها

ضرورة داخلية ... أى عقلية . وهى ضرورة فعالة لا تترك صاحبها فى هدوء أو راحة ، حتى يقوم بعمله الفكرى فى مجال السياسة العامة . ففلسفة السياسة تحاول دائماً أن تفهم طبيعة المجتمع والدولة ، وكيف وجدوا وكيف يمكن وجودهما ، وأن تعمل على دراسة المجتمعات المنظمة نظماً سياسياً . وفى ضوء هذا التفهم والدراسة تحاول أن تضع الحلول العملية التى يقدمها رجل السياسة فى ميزان يستمد عمده من التجربة النظرية والعملية خلال العصور . وتستطيع بهذا أن تضيف إلى واقع اليوم وتهدى به سياسة الغد .

وتقدمت فى القرن العشرين عدة فلفسات سياسية ، تصارعت فيما بينها للاستيلاء على العالم ، وفرضت نفوذها على مناطقه . وانتسرب إلى أذهان المواطنين فى كل مكان . وأصبحت بذلك الفلفة السياسية فى عصرنا أشبه بالدين فى العصور القديمة ، وميزت الدولة المعاصرة عن سواها من أشكال الدول التاريخية . فاللدول المؤلفة لتنظيم العالم الآن تحارب لا بأسلحتها المادية وإنما بأسلحتها الفكرية كذلك . وانقسم العالم إلى دول مذهبية لكل منها طريقها فى الحياة والتفكير ، من شيوعية ورأسمالية وغاشية واشتراكية . وأن الدولة التى تخلو من فلسفة سياسية ننظم الطريق الذى اختاره أهلها فى حياتهم العامة ، تصبح منطقية فراغ ذهنى ، تغرى الفلفسات السياسية المتنافسة بالفتور . نلتقى غيرها بمجلة ذلك الصراع فى العقول . تمهيداً لما يراد بها من غزو مادية : عسكرياً كان أو اقتصادياً .

ولهذا فإن دراساتنا السياسية تتجه إلى دراسة انظريات السياسة المعاصرة وكذلك إلى تأيخ الأفكار السياسية . ونحن فى هذا نتبع المنهج الذى تضمنه عرضنا السابق ، وهو المنهج الفلسفى الذى يستعين بالمنهج التاريخى والمقارن فى الوقت نفسه . فالنظرية السياسية أو الفكرة السياسية لا يمكن فهمها الصحيح ، ان هى جردت من ظروفها التاريخية ، ومن ملاسات الأحداث التى تفاعلت معها . فهى نسية إلى العصر الذى تنشأ فيه وتقدمه . ونحن فى هذا نسير على المنهج الذى فصله أستاذنا هارولد لاسكى فى مقارنته التى أشرنا إليها بين نظريات الأحرار ومبادئهم ، وبين نظريات الاشتراكيين

ومبادئهم . أما توليد الأفكار بعضها من بعض في تسلسل مجرد عن الواقع ، فلن يفضى بنا الى شيء سوى الغموض وملء أذهان أبنائك بتجريدات مطلقة تضلل ولا تثير الطريق . ولهذا فان أستاذ فلسفة السياسة لابد له من العمل في ميدان الواقع السياسي لبلاده ، حتى ينقل الى ساحات الدرس وحتى التجربة الحية . ولقد كان هذا مصدراً حياً لتدريس فلسفة السياسة عند أساتذة مثل جراهام والاس وتجربته في نظام الحكم المحلي في لندن . وعند هارولد لاسكي وعمله في حزب العمال البريطاني . ونحن في الجمهورية العربية المتحدة قد أتاحت لنا فرصة مزج التجربة في الميدان ، بالبحث في قاعات الدرس ، عن طريق « الاتحاد القوي » الذي جعل السياسة مفتوحة لكل مواطن ، وهياً للأستاذ والتلميذ فرصة التقابل في وجهة النظر الى السياسة القومية ، بعد أن تنزهت عن النظرة الحزبية الضيقة . كما أن دراستنا في عهد الثورة للسياسة أصبحت أمراً جاداً ، يكتب جديته من اهتمام دولتنا الى طريق خاص بها بين الطرق التي آثر غيرنا من الدول اختيارها ، وأصبح هذا الطريق جديراً بالبحث العلمي والتأييد المنطقي .

وان المنهج الذي اخترناه لدراسة الفلسفة السياسية يربطها بالواقع التاريخي لعصر من العصور وأمة من الأمم ، يفرض علينا الى جانب الاتصال بواقع الحياة العامة ، دراسة العصر الذي تنشأ فيه الفلسفة السياسية المدروسة دراسة كلية . فالفكر السياسي لا يقوم منفصلاً عن جوانب النشاط العام في الدولة ، بل هو عملية مستمرة في التأثير والتأثر بظروف القوم الذين يصدر عنهم . ولهذا فنحن نهتم أول ما نهتم بدراسة الدولة في مبادئها السياسية التي تقوم عليها وأشكال الحكم السائدة فيها ، ومحاولة احراك الصلة بين الواقع الحي وبين النظر التأمل ، فكلامهما متصلان اتصالاً وثيقاً . ولا يسعنا حين نبدأ بالنظر الا أن ننتهي بالعمل ، واذا ما بدأنا بالتطبيق العملي اتينا الى النظر والتأمل . ومن هنا كان اهتمامنا بنظم الإدارة العامة ، فمن طريقها تجد الفلسفة السياسية طريقها الى التنفيذ . ولضرب المثل بموظف الحكومة ، فنحن نعي بدراسة عمله وظروف تعيينه ومؤهلاته

ووظيفته ، اذ لا يخلو تشريع من التشريعات من أثر البروقراطية ، وكثيراً ما يتخذ التشريع وجهة خاصة نتيجة لما تنتهجه البروقراطية من أساليب التنفيذ . وهنا لا يستطيع التصديق بين المنهج والغاية ، فكلاهما متضعلان .

واننا لنجد أنفسنا على اتصال وثيق بالعلوم الاجتماعية المرتبطة بفلسفة السياسة . فالاقتصاد كما بينا مادة حية بالنسبة لنا . ونحن نتبع النتائج التي يصل إليها ونفيد منها فيما نتخذه المثلثة السياسية من نظرة الى قواعد المجتمع الأساسية ، وننظم الصلة بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج .

ونحن في كلية الآداب ، نجد أنفسنا موفقين في البيئة المناسبة لدراسة فلسفة السياسة . وتكاد تكون كلية الآداب هي كلية العلوم الاجتماعية دون منازع . فالفلسفة هي معين لا ينضب بالنسبة لنا فيما يتصل بالأسس والافتراضات الفكرية ، التي اتخذ منها فلاسفة السياسة مثلاً لتبرير فلسفتهم الاجتماعية . والأدب ، كذلك مادة مشرقة منيرة بالنسبة لتفهم ما يتخذه عصر من العصور أسلوباً لحياته العامة . ولقد قبلت شخصياً في جامعة لندن للدراسة السياسية عن طريق التخصص في الأدب الانجليزي ، اذ كان هارولد لاسكي في مدرسة الاقتصاد وعلم السياسة بلندن يكرر قوله : بأن رواية من روايات شارلز ديكنز أو برنارد شو ، أو قصيدة من قصائد بيرون أو شلي ، ما هي الا مقال في السياسة . كما أن لنا بالاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية أوثق الصلات ، لأن المادة العقائدية والنظامية التي يقدمانها ، عظيمة النفع في تفهم المجتمع في صورته البدائية والحضرية ، البسيطة والمعقدة وفي تفهم نسج العلاقات الاجتماعية التي يمكن لفنسة السياسة أن تنفذ عن طريقها الى طبيعة الفرد وعلاقاته بالدولة . وان جان جاك روسو في فلسفته السياسية وتقديره « للمتوحش النبيل » قد اعتمد على الكشف الأنثروبولوجية في القرن الثامن عشر . . . ولا شك أيضاً من أن فلسفة السياسة تسخر معلومات ذات أهمية خاصة من علم النفس الاجتماعي ، وان كتاباً مثل كتاب جراهام والامن عن الطبيعة البشرية في السياسة كان له أثر كبير في موقف العالم المعاصر من الديمقراطية . ولقد حاول « لاسال »

في أمريكا أن يخفف في مؤلفاته السيكولوجية من آثار هذا الكتاب في التشكيك بقيمة العقل في السياسة عند عامة الشعب ، وأن يوفق بين التطبيق والنظر في الديمقراطية الأمريكية .

أما علاقتنا بالتاريخ والجغرافيا فهي علاقة زمان ومكان أكدنا أهميتهما لنا فيما أسلفنا من قول . فالسياسة في الواقع فلسفة للتاريخ . وقد زادت أهمية الجغرافيا مع ازدياد اهتمامات الفلسفة السياسة بتجارب الدول الجديدة في آسيا وأفريقيا ، واتخاذ الجمهورية العربية المتحدة من هذا العالم الجديد سياسياً ، والتقدم حضارياً ، مجالا حيواً نتعاون مع أعضائه من الأصدقاء ، على دفع أذى العدو المشترك من دول الاستعمار ، وإقامة نظام إقليمي يستهدف توفير الحياة الطيبة لأهل القارتين .

فنحن إذن في موضوعنا نحاول التخلص من مساوئ التخصص الضيق ، وفلسفة السياسة مادة محيطة تتطلب من صاحبها الإلمام بشئون السياسة العامة وما يدخل في تشكيلها من عوامل فكرية واقتصادية واجتماعية . وهي بذلك مادة ممتازة بين المواد الجامعية وقد توجهها أرسطو في كتابه « الأخلاق » على قمة نظام العلوم التطبيقي ، كما أن الغزالي في كتابه « فائحة العلوم » منحها لقب أشرف العلوم ، لأنها تتصل بسياسة الخلق وارشادهم . وهذا حقل أرسطو في مزجه بين الأخلاق والسياسة .

ولكننا نحن ننزه الفلسفة السياسية عن الارستقراطية التي أرادها لها أرسطو والغزالي ، ونقرر أنها تحتل مكانتها بما تقدم من خدمة عامة في تكوين المواطن الصالح ، والطالب الواعي المستنير ، وما تنشر بين الناس من ثقافة سياسية صادقة ، بما تلهم وتستلهم من تجربتنا العظيمة في ميدان التنظيم الاجتماعي المعاصر ، ومن تجربتنا الاسلامية القديمة في اتخاذ العدل أساساً للحياة والمجتمع .

ولكن إيماننا عمادتنا ومهدفها في الدراسات الجامعية يجب ألا ينسنا ما يقوم أمامنا من صعاب في سبيل بلوغنا غايتنا . فنحن أمامنا طريق شاق

حتى نبني لبلادنا مكتبة ميسية مكونة من مراجع ومؤلفات ومترجمات على نحو ما تبيا لمدرسة الاقتصاد وعلم السياسة من مكتبة عالمية في موضوع السياسة القومية والمقارنة . ولابد لنا لتحقيق هذا الهدف من اعداد فريق ممتاز من طلاب فلسفة السياسة الذين يتخصصون في موضوعاتها المتصلة بتاريخ الفكر السياسي وينظم العالم المعاصر . ونحن وان كنا قد اعددتنا في معهد العلوم الاجتماعية فريقاً من الباحثين في السياسة أثناء العشر سنين الماضية ، الا أن توجيههم الى القيام بأعمال جماعية لخدمة الفكر السياسي لم ينظم التنظيم المرجو بعد . وأعتقد أن انشاء كرسى لهذه المادة سيعطيها مركزاً رسمياً في الاسكندرية سوف ينمو على مر الزمن حتى يتخذ شكل قسم للسياسة أو معهد للسياسة يعطى لمدرسة الاسكندرية في الفكر السياسي ، فرصة التعبير على نطاق بسلام مع جماعة المهمة القومية الملقاة على عاتق الجامعات العربية في الوقت الحاضر . ولقد حرصنا أثناء عضويتنا سنة ١٩٥٩ في لجنة انشاء كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة على أن نؤكد حق جامعة الاسكندرية في انشاء قسم خاص بالسياسة ان كانت الفرصة لم تنبأ لها بعد لانشاء كلية للاقتصاد وعلم السياسة .

ولاشك أن نوع دراستنا قد أصبح جوهرياً لعلنا الجديد الذي نقلنا اليه الرئيس جمال عبد الناصر . ذلك العالم الذي امتدت آفاقه عبر الزمن الى تاريخنا القديم مركزاً اهتمامه في الحاضر ومتطلعاً الى المستقبل . والذي امتدت آماده حتى شملت العالم بأمرة . ففلسفة السياسة في الجامعة لم تجعل على كرسيتها اليوم ، وانما حصلت عليه يوم ظهرت « فلسفة الثورة » ... فعندئذ أعلن للعالم أجمع أن العرب قد اكتشفوا مرة ثانية طريقهم في الحياة . وغاية ما نرجو أن يوفقنا الله فيما نذل من جهود متواضعة متصلة للمساعدة في انارة هذا الطريق .